

Distr.: General
28 October 2011
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٦٤٢ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "المرأة والسلام والأمن"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بالتنفيذ الكامل والفعلي للقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، ولجميع بيانات رؤسائه ذات الصلة.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ والبروتوكول الاختياري الملحق بها لعام ١٩٩٩، ويشجع بقوة الدول التي لم تصدق أو تنضم بعد إلى الاتفاقية والبروتوكول الاختياري أن تنظر في القيام بذلك.

"ويشير مجلس الأمن إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/RES/60/1)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة 'المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين' (A/S-23/10/Rev.1)، والإعلان الصادر عن الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة (E/2010/27-E/CN.6/2010/11).

"ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/598)، ويحيط علماً بما يرد فيه من تحليل وتوصيات عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك ما يتعلق بتمثيل المرأة ومشاركتها في محافل ومؤسسات وآليات صنع القرار ذات الصلة. يمنع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وبناء السلام.



”ويرحب مجلس الأمن بالتزامات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمين العام بتنفيذ قراراته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبالجهود التي يبذلونها في سبيل ذلك. غير أن مجلس الأمن لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار الثغرات والتحديات التي تعوق بشكل شديد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك العدد المتدني باستمرار للنساء العاملات في المؤسسات الرسمية المختصة. يمنع نشوب النزاعات وتسويتها، ولا سيما في مجال الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية ما يلي: تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في سياق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والتطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد انتهاء النزاع؛ وزيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام وإدماج منظور جنساني في البعثات الميدانية للأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بمساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودورها في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويعرب المجلس عن عزمه الترحيب بالإحاطات التي تقدمها وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويلاحظ المجلس بارتياح زيادة التنسيق والانسجام على صعيد السياسات والبرامج المخصصة للنساء والفتيات داخل منظومة الأمم المتحدة منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس أهمية ولايتي الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال في النزاعات المسلحة اللتين تساهمان في العمل على تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

”ويجدد مجلس الأمن إدانته الشديدة لجميع انتهاكات القانون الدولي الساري التي ترتكب ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد انتهاء النزاع، ويحث جميع الأطراف على الوقف الكامل لهذه الأعمال فوراً. ويحث مجلس الأمن أيضاً الدول الأعضاء على أن تقدم للعدالة المسؤولين عن ارتكاب جرائم من هذا النوع.

”ويشير المجلس إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم موضع الاهتمام الدولي التي ترتكب ضد النساء والفتيات قد تعززت من خلال العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم المختصة والمختلطة والدوائر المتخصصة في المحاكم الوطنية. ويكرر المجلس تأكيد عزمه على تكثيف جهوده الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإلى دعم المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد النساء والفتيات بالوسائل المناسبة، ويلفت الانتباه إلى المجموعة الكاملة من آليات العدالة والمصالحة التي يتعين النظر فيها، بما في ذلك

المحاكم الجنائية الوطنية والدولية والمختلطة، ولجان الحقيقة والمصالحة، فضلا عن البرامج الوطنية لتعويض الضحايا، والإصلاحات المؤسسية، والآليات التقليدية لتسوية المنازعات.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني، بما في ذلك زيادة عدد الدول التي وضعت خطط عمل واستراتيجيات وطنية أو نقحتها. ويكرر مجلس الأمن دعوته الدول الأعضاء لمواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بطرق منها وضع خطط عمل وطنية أو استراتيجيات أخرى على الصعيد الوطني.

”ويشير مجلس الأمن إلى البيان الرئاسي (S/PRST/2011/18) المتعلق بالدبلوماسية الوقائية، الذي اعترف المجلس فيه، في جملة أمور، بأهمية دور المرأة في منع النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، وكرر دعوته لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها على قدم المساواة وانخراطها بشكل كامل في الجهود الدبلوماسية الوقائية. ويشير مجلس الأمن إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ بشأن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، وما يتضمنه من تشجيع على تعزيز المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة في جميع المحافل وعلى جميع الصعد المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، ولا سيما على مستوى صنع القرار.

”ويشجع مجلس الأمن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الميدانية للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل القيام، حسب الاقتضاء، بتقديم الدعم للمؤسسات الحكومية ذات الصلة والمنظمات النسائية المشاركة في القضايا المتعلقة بالنزاع المسلح أو حالات ما بعد انتهاء النزاع وتعزيز قدراتها. ويشدد مجلس الأمن على أهمية مشاركة المرأة في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، بما في ذلك الجهود المبذولة في التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، وفي الحوارات الدولية، ومجموعات الاتصال، ومؤتمرات المشاركة، ومؤتمرات المانحين الداعمة لتسوية النزاعات. وفي هذا الصدد، يكرر مجلس الأمن تأكيد ضرورة القيام، حسب الاقتضاء، بدعم ما يُطرح من قبل النساء الخليات من مبادرات سلام وعمليات تسوية للنزاعات ومبادرات تشرك المرأة في آليات تنفيذ اتفاقات السلام من خلال وسائل شتى منها وجود البعثات الميدانية للأمم المتحدة على المستوى المحلي.

”ويقر مجلس الأمن بالمساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها المرأة في منع نشوب النزاعات وفي جهود الوساطة، ويشجع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على اتخاذ تدابير

لزيادة أعداد النساء المشاركات في جهود الوساطة وأعداد النساء اللواتي يتولين أدوارا تمثيلية في المنظمات الإقليمية والدولية. ويشدد مجلس الأمن بالتالي على أهمية تهيئة ظروف مواتية لمشاركة المرأة خلال جميع مراحل عمليات السلام ومن أجل مناهضة المواقف المجتمعية السلبية المتعلقة بالمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في تسوية النزاعات وفي الوساطة فيها.

”ويواصل مجلس الأمن تشجيع الدول الأعضاء على نشر عدد أكبر من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإناث في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويؤكد من جديد على ضرورة إتاحة التدريب الكافي لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتهم.

”ويشجع مجلس الأمن الأطراف المتفاوضة وأفرقة الوساطة على مراعاة منظور جنساني في التفاوض على اتفاقات السلام وفي تنفيذها، وعلى تسهيل زيادة تمثيل المرأة في محافل بناء السلام. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، في تمكين إجراء مشاورات منتظمة بين الجماعات النسائية والمشاركين المعنيين في عمليات الوساطة في النزاعات وبناء السلام. ويطلب مجلس الأمن أيضا إلى الأمين العام أن يكفل تقديم إحاطات منتظمة إلى وسطائه وأفرقتهم بشأن القضايا الجنسانية ذات الصلة بأحكام اتفاقات السلام والعقبات المحددة التي تعترض المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية للمرأة.

”ويقر مجلس الأمن بالحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام المنهجي للالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ولتنفيذها في ما يقوم به من أعمال، ويعرب عن استعداده لكفالة النهوض في أعماله بالتدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، بما فيها أعماله في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويرحب المجلس باعتزام الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا إدماج منظور جنساني في عمله.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد عزمه على إجراء استعراض رفيع المستوى في عام ٢٠١٥ لتقييم التقدم المحرز على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتحديد الالتزامات والتصدي للعقبات والقيود التي تعترض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي المقبل بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في جملة أمور، استعراضا شاملا يتناول على نحو محدد الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا البيان الصادر عن رئيسه وما تحقق من إنجازات في ذلك وما يعترضه من تحديات، ولا سيما ما يتعلق من تلك الإجراءات والإنجازات والتحديات بمشاركة المرأة في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية“.